الأمم المتحدة

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الحادية والخمسون (٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والخمسون

الملحق رقم ١٢ (A/55/12/Add.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/55/12/Add.1)

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الحادية والخمسون (٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/55/12).

ISSN 0251-8074

[١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٦	١
	ألف - افتتاح الدورة	١-٤	١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٥	١
	جيم - الممثلون في اللجنة	٦-١٢	٢
	دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	١٣	٣
	هاء - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٤-١٦	٤
ثانيا -	أعمال الدورة الحالية	١٧-٢٢	٤
ثالثا -	مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها	٢٣-٣٢	٥
	ألف - الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية	٢٣	٥
	باء - الاستنتاج بشأن متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة	٢٤	٧
	جيم - مقرر بشأن سلامة موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجميع موظفي المساعدة الإنسانية	٢٥	٩
	دال - مقرر بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	٢٦	١١
	هاء - مقرر بشأن مؤتمر إعلان التبرعات	٢٧	١٢
	واو - مقرر بشأن الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليوم العالمي للاجئ	٢٨	١٤
	زاي - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠	٢٩	١٥
	حاء - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين	٣٠	١٦
	طاء - مقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	٣١	١٧
	ياء - مقرر بشأن مشاركة المراقبين عن المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية ولجنتها الدائمة	٣٢	١٨

المرفقات

الأول – المقررات والاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠ ..... ١٩

الثاني – البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية ٢٠

الثالث – ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: موضوع الألفية – "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من رد الفعل إلى إيجاد الحل" ٣٤

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية دورتها الحادية والخمسين في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وافتتح الدورة الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السفير ريموندو بيريز - هرنانديز إي تورا (إسبانيا).

٢- أعرب السيد ريموندو بيريز - هرنانديز إي تورا في البداية عن استيائه من الاغتيال الوحشي الذي تعرض له في الفترة الأخيرة موظفو المفوضية في إندونيسيا وغينيا. وقال إن هذه المآسي تؤكد من جديد الحاجة إلى التزام مشترك بين جميع الأطراف، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، بالمسائل المتصلة بسلامة الموظفين وأمنهم.

٣- وتطرق الرئيس المنتهية ولايته إلى عمل اللجنة في السنوات الماضية، فأشار إلى بعض التقدم المحرز في إدخال تغييرات تنظيمية هامة. وتشمل هذه التغييرات إدخال تعديلات على هيكل الميزانية البرنامجية السنوية، ومقترحات بشأن مؤتمر إعلان التبرعات وأنماط تخصيص الاعتمادات. وعلى الرغم من هذه المنجزات، ما زال هناك تحديات كبيرة، منها تقلص الموارد الذي يهدد عمليات المفوضية الحالية والمقبلة.

٤- وأشار الرئيس المنتهية ولايته بعد ذلك إلى الزيارات التي أجراها خلال العام الماضي لكوسوفو (جمهورية يوغسلافيا الاتحادية) وجمهورية إيران الإسلامية. وقال إن ما شاهده هناك ترك في نفسه أثرا عميقا، شأن ذلك شأن التجربة التي اكتسبها مهنيا وشخصيا كرئيس للجنة. وختاما، أعرب عن خالص تقديره للاثنين وعشرين مليون لاجئ في العالم. وأعرب عن أمله في أن يساعد إعلان يوم عالمي للاجئ، كما هو مقترح، على إظهار الدعم لقضيتهم والتضامن معها.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥- انتخبت اللجنة بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس: السيد علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)
نائب الرئيس: السيد يوهان مولندر (السويد)
المقرر: السيد هايكو ألفلد (جنوب أفريقيا)

جيم - الممثلون في اللجنة

٦- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، فرنسا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٧- وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، باراغواي، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بنما، بوتان، بوتسونا، بوركينا فاصو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، تركمانستان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، سيراليون، العراق، عمان، غابون، غواتيمالا، غينيا، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيبال، النيجر، نيوزيلندا، هندوراس، اليمن.

٨- وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب.

٩- وكانت اللجنة الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجماعة فرسان مالطة ممثلة أيضا بصفة مراقب.

١٠- وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على الشكل التالي:

الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة

للسكان، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

١١- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقب:

جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس أوروبا، المنظمة الدولية للهجرة.

١٢- وكانت منظمات غير حكومية يبلغ مجموعها ٧٥ منظمة ممثلة بمراقب:

دال ـ إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

١٣- أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/941):

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- الموضوع السنوي: المفوضية بعد مرور خمسين سنة: من الاستجابة إلى الحلول

٥- التقارير المتعلقة بأعمال اللجنة الدائمة

(أ) الحماية الدولية

(ب) المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦- النظر في الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية لعام ٢٠٠١ واعتمادها

٧- التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أي مسائل أخرى

١١- اعتماد تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة.

هاء – البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٤- أعرب سعادة السفير علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)، عند استلامه الرئاسة، عن تقديره لما أبداه الرئيس المنتهية ولايته من نشاط والتزام ولمساهمته الهامة في أعمال اللجنة. كذلك أشاد بالمفوضة السامية لما أبدته من قيادة حكيمة أثناء ولايتها، حيث جعلت العمل الإنساني يتصدر اهتمامات العالم.

١٥- وأشار إلى الفظائع الأخيرة التي أودت بحياة أربعة من موظفي المفوضية، فقال إن مسائل الأمن ستكون أحد شواغله الأساسية كرئيس. وسيكون ثاني أهم مجالات تركيز عمله هو تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء في اللجنة بشأن أوضاع اللاجئين التي طال أمدها. وتشكل هذه الأوضاع عبئا ثقيلا على الدول المضيفة، ولا سيما الدول النامية منها، وينبغي إيجاد حلول جديدة وخلاقة على وجه السرعة. وشجع الوفود على اغتنام الفرصة التي يتيحها الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المفوضية لاستعراض الأنشطة المضطلع بها حتى الآن وتقييم التحديات الرئيسية في المستقبل. وتحدث باقتضاب عن المهمتين اللتين قام بهما في مستهل العام في كل من تايلند والقوقاز، طالبا من جديد إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان المضيفة.

١٦- وذكر في الختام بأن إجراءات الدورة الحادية والخمسين تحتوي على عدد من العناصر الجديدة التي ترمي إلى التشجيع على إجراء حوار تفاعلي. ومن بين هذه العناصر مناقشة بين خبراء – هي الأولى من نوعها في تاريخ اللجنة التنفيذية – تركز على الموضوع التالي: "تعزيز السلام وبناؤه: ربط شؤون اللاجئين والمساعدة الإنسانية بالتنمية الأطول أجلا". والغرض الآخر من هذه الإجراءات هو إيلاء اهتمام أكبر هذا العام لمسائل الحماية الدولية ولمناقشة الميزانية.

ثانيا – أعمال الدورة الحادية والخمسين

١٧ – أدلت المفوضة السامية ببيان افتتاحي أمام اللجنة التنفيذية، يرد نصه في المرفق الثاني.

١٨ – واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان من الأمين العام للأمم المتحدة، نوه فيه بالالتزام البطولي الذي أبدته المفوضة السامية خلال السنوات العشرة لولايتها. وذكر بأن هذا العقد كان حافلا بالتحديات الهائلة، حيث طرأ تحول مذهل في طبيعة النزاع بات فيه السكان المدنيون سلاحاً للحرب وهدفاً لها في آن واحد. وليس من المفاجئ أن تكون المفوضية قد واجهت تحديات لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والطابع وأصبحت وكالة غوثية ضخمة تقدم المساعدة إلى ملايين البشر في جميع أنحاء العالم.

١٩ - وأشار الأمين العام إلى تعاونه الوثيق القائم مع المفوضة السامية في عدة كفاحات وعملهما جنبا إلى جنب. ودعا إلى دعم ما أنجزته في ثلاثة مجالات: تعزيز مفهوم اللجوء، الذي ذكر فيما يخصه أنه يرحب بالمشاورات الشاملة المقترحة لتنشيط نظام الحماية؛ ووضع نظام لتمويل برامج المفوضية يكون أحسن توقيتاً وأكثر اتساقاً وملاءمة؛ وعمل الدول بحزم لضمان سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ولا سيما في ضوء ما تكبدته المفوضية مؤخراً من خسارة مفجعة في موظفيها.

٢٠ - وضم المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي صوته إلى صوت الأمين العام والمفوضة السامية معرباً عن التزامه بإعطاء الأولوية القصوى للأمن، ومقدماً تعازيه لموظفي المفوضية وللأسر التي تعرض أفرادها لاغتيال وحشي. ونوه المدير التنفيذي بعد ذلك بمنجزات السيدة أوغاتا كمفوضة سامية، مؤكدا أنها ساعدت على تغيير صورة الأمم المتحدة. وكانت حكمتها وقيادتها الحازمة مثالا يقتدى به في الأوساط الإنسانية. وتوفقت السيدة أوغاتا في تدعيم علاقات المفوضية بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث ساعدته على إدراك الروابط بين الشواغل السياسية والإنسانية إدراكاً أكبر.

٢١ - وتلى ذلك جلسة مع المفوضة السامية لطرح الأسئلة والرد عليها. وكانت الأسئلة المطروحة تتعلق ببعض المسائل من قبيل تعزيز الإطار القانوني، وتجنب "عامل الجذب" في بعض حالات اللاجئين والمشاكل التي يسببها طول مدة حالات أخرى.

٢٢ - يرد ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال (مناقشة الموضوع السنوي) في المرفق الثالث. ويحتوي المحضر الموجز للجلسة على عرض لكامل مداولات اللجنة، بما في ذلك البيانات أو غيرها من مداخلات الوفود بشأن كافة بنود جدول أعمال الاجتماع فضلاً عن البيان الختامي للرئيس والمفوضة السامية.

ثالثا - مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها[(١)]

ألف - الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية

٢٣ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تثني بحرارة على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المفوضية؛ وترحب بتأكيد مذكرة هذا العام بشأن الحماية الدولية على التدابير المتخذة من قبلها لجعل الحماية فعالة،

---

(١) ترد المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في الاجتماعات المنعقدة بين الدورات سنة ٢٠٠٠، في المرفق الأول.

وإذ تدرك أن الحماية الدولية وظيفة دينامية وعملية المنحى، وتنجز بالتعاون مع الدول وغيرها من الشركاء، لدعم وتيسير قبول اللاجئين، واستقبالهم، ومعاملتهم وضمان إيجاد حلول تركز على الحماية وتهدف إلى تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في تعزيز احترام حقوق اللاجئين وحل مشاكلهم،

وإذ ترحب باستمرار دول كثيرة في منح حق اللجوء لعدد كبير من اللاجئين، وتشعر مع ذلك بانزعاج بالغ لما تتعرض له حقوق اللاجئين المعترف بها دوليا من انتهاكات تشمل رد اللاجئين، وتسليح مخيماتهم، وإشراك الأطفال اللاجئين في الأعمال العسكرية، وأعمال العنف القائمة على الانتماء الجنسي، والتمييز ضد اللاجئين، ولا سيما الإناث منهم، والاحتجاز التعسفي لملتمسي اللجوء واللاجئين، وتعرب أيضاً عن قلقها إزاء امتناع بعض الدول الأطراف عن تطبيق الصكوك الدولية للاجئين بالكامل،

وإذ تؤكد أهمية إيلاء الأولوية لاحتياجات النساء والأطفال والمراهقين والمسنين فيما يخص الحماية عند تخطيط وتنفيذ برامج المفوضية وسياسات الدول،

وإذ تحيط علما بالجوانب المعقدة للبيئة المتغيرة التي ينبغي أن تمنح فيها الحماية للاجئين، بما في ذلك طبيعة النزاعات المسلحة وأنماط التشرد الحالية، واختلاط التدفقات السكانية، وارتفاع تكاليف استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء، والحفاظ على نظم اللجوء، وتزايد الاتجار في الأشخاص وتهريبهم، ومشاكل حماية نظم اللجوء من سوء الاستعمال واستبعاد من ليس له الحق في الحماية المقدمة للاجئين بالإضافة إلى عدم تسوية حالات اللاجئين الطويلة الأمد،

وإذ تدرك أن بلدان اللجوء تتحمل عبئاً ثقيلا، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية والبلدان القليلة الموارد التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين وملتمسي اللجوء؛ وإذ تؤكد مجددا في هذا الصدد التزامها القوي بالتضامن الدولي وتقاسم الأعباء والتعاون الدولي في تقاسم المسؤوليات؛ وتؤكد على دور المفوضية الحفاز في مساعدة ودعم البلدان التي تستقبل اللاجئين، ولا سيما البلدان النامية منها، وفي تعبئة المساعدات من المجتمع الدولي لمواجهة أثر كثرة اللاجئين،

وإذ تعترف بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها اللاجئون إلى البلدان المضيفة،

وإذ تقر بضرورة استمرار الحكومات والمفوضية والمجتمع الدولي في تلبية احتياجات اللاجئين المتصلة بحق اللجوء والمساعدة إلى حين إيجاد حلول دائمة؛ وإذ تلاحظ أن العودة الطوعية، والاندماج محلياً وإعادة التوطين هي الحلول التقليدية للاجئين، وتؤكد مع ذلك أن العودة الطوعية هي الحل المفضل إذا كان ممكناً،

وإذ تحيط علما بالمناقشات التي جرت في اللجنة الدائمة بشأن اعتراض سبيل ملتمسي اللجوء واللاجئين، وتدرك أهمية اعتماد تدابير شاملة مشتركة، بين جميع الدول المعنية بالتعاون مع المفوضية والمنظمات الدولية وغير ذلك من المنظمات

المعنية للتصدي بصورة فعالة لمشكلة الهجرة غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص وتهريبهم الذي قد يطال اللاجئين وملتمسي اللجوء، والعمل في هذا الصدد على تحديد احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء فيما يخص الحماية الدولية والمساعدة وتلبية هذه الاحتياجات بالكامل، وفقا للمسؤوليات المتصلة بتوفير الحماية الدولية، ولا سيما مبدأ عدم إعادة اللاجئين قسراً،

وإذ تؤكد من جديد أن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ما زالا يمثلان أساس نظام اللجوء الدولي؛ وتلاحظ أن الأشكال التكميلية للحماية، التي اعتمدتها بعض الدول تشكل استجابة عملية لضمان توفير هذه الحماية لمن يحتاج إليها، وتدرك في هذا الصدد أهمية تطبيق الدول الأطراف لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ تطبيقاً تاماً،

وإذ تحيط علما بمبادرة المفوضية إلى بدء مشاورات شاملة بشأن الحماية الدولية، وتشجع المفوضية على أن تواصل، بالتوازي مع هذه المشاورات، البحث عن حلول عملية بالتعاون مع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية وذلك لمواجهة التحديات القائمة والمقبلة فيما يخص الحماية،

(أ) ترحب باقتراح المفوضية الداعي إلى البدء في عملية مشاورات شاملة مع الدول، يشارك فيها عن كثب عدة جهات منها خبراء في شؤون حماية اللاجئين، ومنظمات غير حكومية، ولاجئون لتنشيط نظام الحماية الدولية ومناقشة التدابير اللازمة لتأمين الحماية الدولية لكل من يحتاج إليها، مع مراعاة الشواغل المشروعة للدول والمجتمعات المضيفة والمجتمع الدولي عموماً؛

(ب) تؤكد في هذا الصدد أن هذه العملية تفتح عشية الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، آفاقا هامة أمام تنشيط نظام حماية اللاجئين وتشجع التنفيذ الفعال للاتفاقية وبروتوكولها، مع القيام في نفس الوقت بتحديد النهج المناسبة لمواجهة أوضاع جديدة غير مشمولة بهذه الصكوك.

(ج) تطلب إلى المفوضية تقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والخمسين بشأن التقدم المحرز في هذه العملية.

باء - الاستنتاج بشأن متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة

٢٤ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى برنامج العمل الذي اعتمده في أيار/مايو ١٩٩٦ المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين، والمشردين، والأشكال الأخرى للتشرد اللاإرادي، والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والبلدان المجاورة المعنية، وإلى استنتاجات اللجنة التنفيذية في دوراتها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين،

(أ) ترحب بالتقرير ومجموعة التوصيات بشأن مستقبل عملية متابعة المؤتمر اللذين اعتمدا في الاجتماع الخامس للفريق التوجيهي المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٠؛

(ب) تؤيد قرار الفريق التوجيهي مواصلة أنشطة متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني بمشاكل اللاجئين، والمشردين، والهجرة ومسائل اللجوء لمدة خمس سنوات، مع التركيز على أربع مسائل موضوعية؛

(ج) تعيد تأكيد أهمية واستمرار صلاحية برنامج العمل الذي يظل قاعدة تستند إليها الأنشطة في المستقبل لتعزيز وإدامة ما أنجز حتى الآن، وتشدد على ضرورة تعزيز الجهود المشتركة لإحراز مزيد من التقدم في المتابعة؛

(د) تشجع جميع الدول الراغبة في المشاركة في الأنشطة المقبلة على القيام بذلك بنشاط طالما أنها تخدم مصالحها وأولوياتها، وعلى التعاون على مستويات متكاملة متعددة مع التخطيط لعقد اجتماعات استعراض رفيعة المستوى تستند إلى التقدم المحرز، والنظر في القيام بأنشطة أخرى في إطار عملية المتابعة؛

(هـ) ترحب بالتقدم المحرز في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ برنامج العمل في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وخاصة ما ذكر في تقرير تقييم عملية المؤتمر؛

(و) تطلب إلى الحكومات في جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن معالجة مشاكل تشرد السكان الحادة التي تواجهها، أن تجدد وتعزز التزامها من الناحيتين العملية السياسية، بتنفيذ التوصيات الواردة في جوهر برنامج العمل لضمان إحراز مزيد من التقدم المتناسق والبعيد المدى، خاصة في مجالات حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، ومشاكل المبعدين سابقاً؛

(ز) تلاحظ أهمية الجهود المشتركة الرامية إلى التغلب على القيود التي تعوق مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف برنامج العمل عن طريق جملة أمور منها رفع مستوى الدعم السياسي، وايجاد حلول سياسية دائمة للمنازعات، وتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني، وتنفيذ التشريعات تنفيذاً كاملاً، والتعاون الوافي على الصعيد الإقليمي أو الثنائي، وزيادة إشراك المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية، وإتاحة الموارد المالية؛

(ح) تلاحظ أنه لا يمكن التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة بموارد وخبرات تلك البلدان وحدها؛

(ط) ترحب بالدعم الذي قدمته الدول الأخرى إلى هذه العملية حتى الآن، بما في ذلك إعادة تأكيد هذا الدعم في اجتماع الفريق التوجيهي في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وتدعو الدول إلى مواصلة وتكثيف تعاونها ودعمها بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لمساعدة بلدان كومنولث الدول المستقلة في متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ ؛

(ي) تقدر الجهود التي تبذلها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، لدعم عملية المتابعة وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وتدعوها إلى تعزيز جهودها وتعاونها المتبادل؛

(ك) تحث المفوضة السامية على مواصلة إعلام الجمهور وكذلك على تعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الأخرى، مثل اللجنة الأوروبية، والمؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الإنمائية والمالية؛

(ل) ترحب بالتقدم المحرز في بناء المجتمع المدني، ولا سيما عن طريق تنمية القطاع غير الحكومي، وتنمية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة، وتلاحظ في هذا الصدد العلاقة بين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والنجاح في تعزيز المجتمع المدني، وخاصة في مجال حقوق الإنسان؛

(م) تدعو حكومات بلدان كومنولث الدول المستقلة إلى زيادة تيسير تشكيل المنظمات غير الحكومية وعمل هذه المنظمات والقيام، إلى جانب المنظمات الدولية، بزيادة تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وزيادة إشراكها في متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦؛

(ن) تطلب من المفوضة السامية أن تُبقي اللجنة التنفيذية على علم بالتدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات وبالتقدم المحرز بشأن مسألة متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦.

جيم - مقرر بشأن سلامة موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجميع موظفي المساعدة الإنسانية

٢٥- إن اللجنة التنفيذية،

إذ تثني على المفوضة السامية وموظفيها وشركائهم في التنفيذ على كفاءتهم وشجاعتهم وتفانيهم في القيام بمسؤولياتهم،

وإذ تشجب بقوة ما يتعرض له الموظفون من إصابات وقتل وغير ذلك من أشكال العنف البدني أو النفسي خاصة أعمال العنف والاغتيال الأخيرة في إندونيسيا وغينيا، وتعرب عن شديد سخطها لأن موظفي المساعدة الإنسانية استهدفوا تحديداً في بعض هذه الأحداث،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن هذه الممارسات الشنيعة يمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً في عمليات المفوضية والعمليات الإنسانية الأخرى وتؤدي إلى استفحال الخطر والمعاناة بالنسبة للسكان الذين يسعى موظفو المساعدة الإنسانية إلى حمايتهم ومساعدتهم وتولد في نفس الوقت مخاطر أمنية في المناطق التي يسكنها اللاجئون العائدون،

(أ) تعيد تأكيد استنتاجاتها ومقرراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، المعتمدة في دورتيها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين[٢]؛

(ب) تذكر بقرارات الجمعية العامة[٣] المتصلة بأمن موظفي المساعدة الإنسانية وسلامتهم، وبقرارات مجلس الأمن، ولا سيما البيان الصادر مؤخراً عن رئيسه[٤] الذي شجب بقوة استمرار أعمال العنف التي أدت إلى ارتفاع عدد الإصابات بين موظفي المساعدة الإنسانية؛

(ج) تحث الدول على تحمل كل مسؤولياتها عن تأمين السلامة البدنية لموظفي الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية وكذلك جميع موظفي المساعدة الإنسانية الآخرين وضمان وصولهم في أمان وسهولة إلى المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً لتمكينهم من القيام على نحو فعال بمهمتهم المتمثلة في تقديم المساعدة إليهم؛

(د) تطلب إلى الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإجراء تحقيق واف في أية جرائم تقترف ضد موظفي المساعدة الإنسانية، ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة مع أخذ خطورتها في الاعتبار التام وسن التشريعات الوطنية الفعالة اللازمة لهذا الغرض، والنظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

---

(٢) A/AC.96/895، الفقرة ٢٠، A/AC.96/911، الفقرة ٢٨.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٤/١٩٢.

(٤) S/PRST/2000/4.

(هـ) تلاحظ أن اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها[٥] سارية الآن، وتحث الدول التي لم تنظر بعد في التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية على القيام بذلك، ولكنها تلاحظ في هذا الصدد أن الاتفاقية لا تنطبق تلقائياً على أغلب موظفي المساعدة الإنسانية، وتحث الدول بالتالي على الاستجابة بسرعة لتوصية الأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى توسيع نطاق الحماية لتشمل جميع موظفي المساعدة الإنسانية، من خلال إبرام بروتوكول اختياري يضاف إلى اتفاقية عام ١٩٩٤ أو بأي وسيلة أخرى ملائمة؛

(و) تشجع المفوضية السامية على زيادة تطوير الترتيبات الأمنية الملائمة وإدماجها في عملياتها وعلى تخصيص موارد كافية لسلامة وأمن موظفيها والسكان الذين تعنى بهم.

دال - مقرر بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

٢٦- إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تؤكد أنه قد تبين لدى استعراض الأنشطة المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠١ الواردة في الوثيقة A/AC.96/932، أن هذه الأنشطة تتفق مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨(د-٥))، ومع مهام "المساعي الحميدة" للمفوضة السامية كما تم الاعتراف بها أو التشجيع عليها أو طلبها من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي تديرها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين؛

(ب) توافق على البرامج وعلى الميزانيات المخصصة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠١ البالغة ١٠٠ ٤٠٣ ٨٧٢ دولار، بما في ذلك الاحتياطي التشغيلي البالغ ٤٠٠ ٣٠٩ ٧٩ دولار (ما يمثل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة)، المفصلة برمتها في الجدول الأول - ٣)؛ والتي إذا أضيفت إليها المساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة ٦٠٠ ١٢٤ ١٩ دولار، والاعتمادات المرصودة للموظفين المبتدئين من الفئة الفنية (٧ ملايين دولار) تجعل مجموع ما يحتاج إليه في عام ٢٠٠١ يصل إلى ٧٠٠ ٥٢٧ ٨٩٨ دولار؛ وتأذن للمفوضة السامية، في حدود هذا الاعتماد الإجمالي، بإدخال تعديلات على البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وميزانيات المقر استناداً إلى الأموال غير المقيدة؛

(ج) توافق على الميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠٠ التي تبلغ قيمتها ٩٧٣ ٧٤٠ ٨٢٤ دولاراً، والتي إذا أضيفت إليها مساهمة ميزانية الأمم المتحدة العادية البالغة ٤٠٠ ١٩١ ٢٠ دولار والاعتمادات المرصودة للموظفين

(٥) قرار الجمعية العامة ٥٩/٤٩.

المبتدئين من الفئة الفنية البالغة ٤٠٠ ٨٢٦ ٦ دولاراً واحتياجات البرامج الإضافية في عام ٢٠٠٠، تجعل مجموع ما يحتاج إليه في عام ٢٠٠٠ يصل إلى ١٧٣ ٣٤٦ ٩٤٢ دولاراً (انظر الجدول الأول – ٣)؛

(د) تطلب من المفوضة السامية القيام، في حدود الموارد المتاحة، بالاستجابة على نحو مرن وفعال للحاجات المبينة حالياً في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠١ وتأذن لها في حالة ظهور حاجات طارئة جديدة إضافية لا يمكن تلبيتها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي، بإصدار نداءات خاصة وبوضع برامج تكميلية؛

(هـ) تطلب إلى الرئيس أن يعقد في أقرب وقت ممكن عقب اختتام الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية، عقد سلسلة من المشاورات غير الرسمية تمهيداً لإعداد ميزانية عام ٢٠٠٢، وبغرض تحسين عملية الميزنة الاستراتيجية؛

(و) تطلب إلى المفوضية السامية الاستمرار في إجراء مناقشات منتظمة مع اللجنة الدائمة بشأن تحديد الأولويات وإدارة الموارد في الميزانية الموحدة من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية؛

(ز) تحيط علماً بتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ *(A/AC.96/933)*، والإجراءات التي اتخذتها المفوضة السامية متابعة لتقرير مجلس مراجعي الحسابات *(A/AC.96/933/Add.1)*؛ وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠١ *(A/AC.96/932)*؛ وتقرير المفوضة السامية عن أنشطة التفتيش التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *(A/AC.96/934)*؛ والتقرير عن أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *(A/AC.96/935)*؛ وتطلب إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات والملاحظات المقدمة في مختلف وثائق المراقبة هذه؛

(ح) تحث جميع الدول، في ضوء الحاجات الواسعة التي يتعين على المفوضية أن تلبيها، على الاستجابة بسخاء وبروح التضامن، وفي الوقت المناسب، للنداءات التي توجهها إليها المفوضة السامية من أجل توفير الموارد لتمويل الميزانية البرنامجية السنوية ومواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة.

هاء – مقرر بشأن مؤتمر إعلان التبرعات

٢٧– إن اللجنة التنفيذية،

إذ تذكر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن عشر المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والذي اقترحت فيه ترتيبات بديلة لإعلان التبرعات ترمي إلى تعزيز الحوار بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والجهات المانحة بشأن تعبئة الموارد في إطار ميزانيتها البرنامجية الموحدة؛

وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد الحاجة إلى الربط بصورة أوثق بين الإجراءات المتصلة باعتماد الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية السامية، ومسألة إصدار نداء عالمي وآلية التمويل؛

(أ) تقرر أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

'١' إذ تذكر بقراريها ١٥٥٦ (د - ١٥) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و١٧٢٩ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ بشأن عقد اجتماع لجنة جامعة مخصصة برئاسة رئيس الجمعية العامة، في أقرب وقت ممكن بعد افتتاح كل دورة عادية للجمعية العامة من أجل إعلان التبرعات لبرنامج اللاجئين للسنة التالية؛

'٢' وإذ تذكر أيضاً بأن لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لبرنامج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اجتمعت سنوياً برئاسة رئيس الجمعية العامة أو من يعينه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بعد المناقشات بشأن تقرير المفوضة السامية في اللجنة الثالثة مباشرة؛

'٣' وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة، أيدت في قرارها ١٤٦/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عرض ميزانية برنامجية سنوية موحدة لمكتب المفوضة السامية؛

'٤' وإذ تلاحظ أيضا أن المتطلبات المالية لبرنامج المفوضة السامية في إطار الميزانية البرنامجية السنوية معروضة في النداء العالمي الذي يصدر كل عام في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو مستهل كانون الأول/ديسمبر في جنيف وتشكل أساسا لإعلان التبرعات استجابة للمعلومات الواردة في النداء العالمي؛

'٥' تقرر، من أجل تحسين وترشيد آلية التمويل بعد اعتماد الميزانية البرنامجية السنوية، السماح بأن تجتمع لجنة الجمعية العامة المخصصة ابتداء من عام ٢٠٠١ في جنيف، مقر المفوضية السامية.

واو - مقرر بشأن الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليوم العالمي للاجئ

٢٨ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تقرر، احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أن تحيل مشروع القرار التالي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعتمده:

إن الجمعية العامة،

'١' تثني على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لقيادتها وتنسيقها للأعمال الدولية المضطلع بها لفائدة اللاجئين؛ وتقدر الجهود الدؤوبة التي بذلتها المفوضية السامية خلال الخمسين سنة الماضية لتوفير الحماية الدولية والمساعدة للاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين ولإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم.

'٢' تشيد بتفاني موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، والأفراد المرتبطين بها، وموظفي المفوضية السامية في الميدان، بمن فيهم الموظفون المحليون، الذين يخاطرون بحياتهم لأداء واجباتهم؛

'٣' تعيد تأكيد دعمها لأنشطة المفوضية، لفائدة العائدين، وعديمي الجنسية والمشردين داخليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة، ذات الصلة؛

'٤' تلاحظ الدور الرئيسي للشراكة مع الحكومة والمنظمات الدولية والإقليمية، وغير الحكومية ولمشاركة اللاجئين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛

'٥' تقر بأن المفوضية تساهم من خلال أعمالها لفائدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين، في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ولا سيما ما يتصل منها بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية؛

'٦' تلاحظ أن عام ٢٠٠١ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين التي تحدد المفاهيم الأساسية للحماية الدولية للاجئين؛

'٧' تلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية وافقت على الاحتفال باليوم العالمي للاجئ يوم الاحتفال باليوم الإفريقي للاجئ الذي يصادف ٢٠ حزيران/يونيه؛

'٨' تقرر الاحتفال "باليوم العالمي للاجئ" يوم ٢٠ حزيران/يونيه ابتداء من عام ٢٠٠١.

زاي- مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠

٢٩- إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت المسائل المعروضة عليها في دورتها الحادية والخمسين، بما في ذلك الموضوع السنوي: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بعد مرور ٥٠ عاما: من الاستجابة إلى الحلول، والتقرير المتعلق بأعمال اللجنة الدائمة (A/AC.96/942)، وإذ تضع في اعتبارها مقررات واستنتاجات دورتها الحادية والخمسين؛

وإذ تلاحظ أن البيئة الحالية تتميز بالتزايد المستمر للطلبات على الوقت والموارد وتعدد هذه الطلبات مما يستلزم استعراضا مستمرا لأسلوب عمل المفوضية، وإذ تقر بأن على اللجنة التنفيذية أن تقدم، عند الاقتضاء، المشورة للمفوضة السامية عند أداء مهامها، وترى أن من واجب الدول أن تساعدها إلى أقصى حد ممكن؛

(أ) تقرر اعتماد البنود التالية كإطار لبرنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١: الحماية الدولية؛ السياسة البرنامجية/سياسة الحماية: البرنامج والتمويل؛ الإدارة؛ التنسيق؛ والموارد التنظيمية والمالية والإشرافية والبشرية؛

(ب) تطلب من الدول الأعضاء أن تستعرض، في اجتماع التخطيط المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اقتراحات محددة لإدراجها في برنامج العمل لعام ٢٠٠١، آخذة في الاعتبار الجدول الزمني الذي أشار إليه اجتماع التخطيط المعقود في عام ١٩٩٩، بغية تقديم برنامج عملها المتفق عليه إلى اللجنة الدائمة الأولى في عام ٢٠٠١ لاعتماده رسمياً؛ وتطلب من الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها استصواب جدولة البنود على مدة سنتين أو على مدة أطول؛

(ج) تطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تدرج في وثائقها الخاصة بكل بند التوصيات المناسبة الخاصة بمراجعة الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأيضاً الخطوات المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات وما يتصل بذلك من مقررات واستنتاجات اللجنة التنفيذية؛

(د) تأذن للجنة الدائمة بأن تضيف إلى برنامج عملها لما بين الدورات وتحذف منه ما تراه مناسبا من البنود ؛

(هـ) تقرر عقد ما لا يزيد على ثلاثة اجتماعات للجنة الدائمة في عام ٢٠٠١ في شباط/ فبراير – آذار/مارس، وحزيران/يونيه – تموز/يوليه، وقبل انعقاد الدورة العامة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية؛

(و) تطلب إلى اللجنة الدائمة تقديم تقرير عن أعمالها إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية؛

(ز) تطلب من أعضائها الاستمرار في بذل الجهود كي تصبح اللجنة التنفيذية محفلا للمناقشة الهادفة القائمة على الحوار، وتوفر توجيهات يمكن للمفوضية السامية تنفيذها في إطار ولايتها.

حاء – مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين

٣٠- إن اللجنة التنفيذية،

تقرر اعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثانية والخمسين:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤- الموضوع السنوي

٥- التقارير المتعلقة بأعمال اللجنة الدائمة بشأن:

'١' الحماية الدولية؛ و

'٢' المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦- النظر في الميزانيات البرنامجية واعتمادها

٧- التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٢

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية

١٠- أي مسائل أخرى

١١- اعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية

١٢- اختتام الدورة

طاء - مقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

٣١- إن اللجنة التنفيذية،

(أ) توافق على الطلبات المقدمة من وفود الحكومات التالية المتمتعة بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١:

أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، أوروغواي، أوكرانيا، البرتغال، بوروندي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، رواندا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، العراق، غواتيمالا، كوبا، كينيا، ماليزيا، مصر، نيبال، نيوزيلندا؛

(ب) تأذن للجنة الدائمة بأن تبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود حكومات تتمتع بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه؛

(ج) توافق على القائمة التالية بأسماء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي ستدعوها المفوضة السامية إلى الاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات ذات الصلة لهيئاتها الفرعية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجماعة فرسان مالطة، والأمانة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة.

ياء - مقرر بشأن مشاركة المراقبين عن المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية ولجنتها الدائمة

٣٢ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى مقررها بشأن مشاركة المراقبين في أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية ولجنتها الدائمة (A/AC.96/912)، وإذ بلغ عدد الأعوام التي شارك فيها المراقبون عن المنظمات غير الحكومية ثلاثة أعوام؛

وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة قررت في قرارها ١٠٤/٥٢ المعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الإبقاء على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى وذلك إلى نهاية عام ٢٠٠٣؛

وإذ تقر بأهمية المنظمات غير الحكومية كشركاء للمفوضية السامية في أعمالها الإنسانية لفائدة اللاجئين، مساهمتها القيمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة؛

(أ) تقرر تمديد مشاركة المراقبين عن المنظمات غير الحكومية إلى غاية سنة ٢٠٠٣؛

(ب) تقرر أيضا أن تظل مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب تتبع الإجراءات المحددة في مقرر اللجنة الدائمة (A/AC.96/888)؛

(ج) تقرر كذلك استعراض مشاركة المراقبين عن المنظمات غير الحكومية في أواخر عام ٢٠٠٣.

المرفق الأول

المقررات والاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠

اعتمدت اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠، بموجب الصلاحية التي خولتها إياها اللجنة التنفيذية، عددا من المقررات بشأن مسائل مدرجة في برنامج عملها. وترد نصوص هذه المقررات مرفقة بتقارير اللجنة الدائمة على النحو التالي:

A/C.96/929 تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة

(٢٩ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠)

مقرر بشأن البرنامج والتمويل

مقرر بشأن الخطة المتوسطة الأجل

مقرر بشأن الميزانية البرنامجية السنوية

استنتاجات بشأن اللاجئين المسنين

استنتاج بشأن إدماج الشواغل البيئية في صلب برامج المفوضية

A/C.96/939 تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة

(٥ - ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

مقرر بشأن حشد الموارد من أجل ميزانية موحدة: مؤتمر إعلان التبرعات؛ المبادئ التوجيهية الواجبة التطبيق على تخصيص الموارد للميزانية الموحدة للمفوضية

مقرر بشأن الموضوع السنوي للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية

(الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب السعادة،
حضرات المندوبين الموقرين،
أيها السيدات والسادة،

أرحب بكم جميعاً في هذه الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية. يسرني ويشرفني أن أقدم ضيفاً متميزاً، ألا وهو السيد كوفي عنان – أول أمين عام لمنظمة الأمم المتحدة يلقي خطاباً أمام اللجنة. وكلنا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ننظر إلى هذه المبادرة على أنها عودة أشهر زميل سابق بين أهله. لقد كانت مشورته الحكيمة وصداقته سنداً هائلاً لي على مر السنوات. فاقترح أن نرحب به بتصفيق حار.

ويسرني أن أرحب بجمهورية كوريا، وشيلي، وكوت ديفوار كأعضاء جدد في اللجنة، وأن أهنئ المكتب الجديد ورئيسه، سفير جمهورية إيران الإسلامية السيد خُرَّم، الذي يأتي بتجربة واسعة من محافل متعددة الأطراف ستساعد اللجنة على اجتياز السنة المقبلة، وهي مرحلة انتقالية. وأخيراً، أود أن أتوجه بشكر خاص إلى الرئيس المنتهية ولايته، سفير إسبانيا السيد بيريز – إرناندیز إي تورّا: فسوف نتذكر طويلاً، في المفوضية، التزامه ومبادراته، وفكاهته.

لقد اجتمعنا مرتين، في غضون الشهر المنصرم وفي هذه القاعة بالذات، لنعبر عن حزننا، وعن غضبنا إزاء الجرائم الوحشية التي كان ضحيتها زملاؤنا سامسن أريكاهين وكارلوس كاسِرِس وبيرو سيموندزا في تيمور الغربية، ومِنسَح أكبونيو في غينيا. ولحسن الحظ أن لورانس أدجَيا قد عاد بخير إلى أهله في كوت ديفوار، بعد أن كان مفقوداً إثر الهجوم الذي تعرضت له غينيا. لقد حطمت هذه الجرائم حياة أربع من عائلاتنا، ومفوضيتنا، ومجتمع المساعدة الإنسانية بكامله. ولقد قررت أن نقيم، في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المفوضية، نصباً تذكارياً في المقر تكريما لأرواح زملائنا، ولكل موظفي المفوضية الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمتهم قضية اللاجئين.

نظرة إلى الوراء

أيها السيدات والسادة،

بما أنني سوف أترك هذا المنصب في آخر السنة، أرجو أن تسمحوا لي بأن أسترسل قليلاً في الكلام – وبأن استهل كلمتي بنظرة سريعة إلى السنوات العشر الأخيرة.

لما أصبحت مفوضة سامية في عام ١٩٩١، كانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها تواً، وكان الناس يتكلمون عن نظام عالمي جديد. وكانت التغيرات نحو الأفضل تحدث بشكل غير عادي. وأخذت الديمقراطية تنتشر عبر أوروبا الوسطى والشرقية، وكادت تعمّ أمريكا اللاتينية. وهزم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ولم ينته التاريخ، كما كان قد تنبأ أحد المفكرين. بل أصبحت الظروف معقدة للغاية، لا سيما في ميدان عملنا. وفي عام ١٩٩١، وفي غضون الأسابيع الأولى من وصولي لتولي منصب المفوضة السامية، رحل قرابة مليونين من الأكراد العراقيين فارّين إلى إيران وتركيا. فتحركنا بعد ذلك بفترة وجيزة إلى شمال العراق، حيث عملنا، بشكل وثيق، مع القوات العسكرية الدولية لأول مرة. وفي السنوات التالية، وخصوصاً في يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا الوسطى، كنا دوماً نواجه التحديات من أجل إيجاد سبل جديدة للحماية والمساعدة ووضع استراتيجيات لحلول جديدة.

إن الحماية كانت ولا تزال قائمة على أسس قانونية، إلا أن ضمان الحماية قد أصبح بصورة متزايدة نشاطاً عملياً وتطبيقياً وفعلياً مباشراً. وكانت المفوضية متواجدة على خط المواجهة، وغالباً في ظروف قتال. وأصبحنا نعمل أكثر كثيراً في بلدان المنشأ، خصوصاً لما كنا نساعد العائدين على الاندماج من جديد في مجتمعاتهم. وكانت الظروف تتطلب أيضاً اتباع نهوج ابتكارية في معالجة مسألة اللجوء. ولقد أحرزنا تقدماً في ذلك وأنقذنا معاً أرواحاً كثيرة – بتعزيز الحماية المؤقتة للاجئين من البوسنة والهرسك.

وفي الوقت ذاته، فإن أشكال النزاعات الجديدة قد جعلت من ترحيل السكان الإجباري عملية أكثر كثافة وتعقيداً مما كانت عليه في أي وقت مضى. فواجهنا التباسات ومآزق مروعة، منفردين في أكثر الأحيان. وجاء التدخل الدولي الحقيقي في البوسنة وكوسوفو متأخراً للغاية، ولم يأت إلا بعد أن وصلت الآلام البشرية إلى درجات مأساوية. ومنذ عام ١٩٩٤، لم يكن هناك أي تعهد دولي يذكر في منطقة البحيرات الكبرى، إلا فيما يتعلق بالعمل الإنساني.

وبعض النزاعات التي ظلت بدون حلول بعد مبادرات سياسية ودبلوماسية، أدت في نهاية المطاف إلى رد فعل مسلح من طرف المجتمع الدولي. وأفضى بنا ذلك إلى بداية عصر جديد يسوده الاضطراب سمي عصر "الحروب الإنسانية" – وهي تسمية تقلقني كثيراً – وإلى بداية اجتياح أكبر لمجالات الأعمال الإنسانية.

استعراض الوضع

تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقداً جديداً، بل عهداً جديداً. عندما قَبلتُ ولايتي الأخيرة، قلت إنني لا أريد أن أُخَلِّف تركة، وإنما أريد أن أترك مستقبلاً. واليوم، أود أن أوضح تصوري لهذا المستقبل. – ولكن قبل ذلك، اسمحوا لي أن أعطي نبذة عن هذه الفترة التي توشك على الانتهاء.

لقد حققنا نجاحات، أهمها أن ملايين اللاجئين قد أعيدوا إلى أوطانهم في السنوات العشر الماضية، بداية بعودة منفيي المؤتمر الوطني الأفريقي إلى جنوب أفريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري. وأهم حالة بعد ذلك كانت حالة موزامبيق؛ حيث اقتلعت عشرون سنة من الحروب أكثر من ثلث السكان من أراضيهم. لقد بذلنا جهوداً حثيثة، وبحلول سنة ١٩٩٥، كان اللاجئون البالغ عددهم ١,٧ مليون، قد عادوا جميعاً إلى ديارهم، والأهم من هذا أنهم ظلوا في ديارهم.

كما حققنا نجاحات في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وفي كمبوديا، ساعدنا قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ على العودة إلى أراضيهم. وإنجاز عملية عودة اللاجئين من تايلند إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبإغلاق مركز بيلار بوينت في هونغ كونغ في وقت سابق من هذا العام، انتهى مسلسل اللاجئين من أبناء الهند الصينية الذي استمر ٢٥ عاماً. لقد سافرت إلى المكسيك العام الماضي لأشهد الاختتام الرسمي لعملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، التي نظمتها المفوضية والتي وضعت نهاية للأزمات التي عاشها اللاجئون في أمريكا الوسطى طيلة عقود من الزمن.

إن إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين أمر يستغرق وقتاً طويلاً. هذا درس تعلمته على مر السنين. إلا أن خطة العمل الشاملة الخاصة باللاجئين الفييتناميين، شأنها في ذلك شأن عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، قد بينت أنه من الممكن حل مشاكل اللاجئين المعقدة عندما تعتزم الحكومات ذلك، وعندما تتيسر الموارد – وغالباً لا تحل تلك المشاكل بواسطة العودة الطوعية فقط، بل أيضاً من خلال مجموعة من الحلول قد تشتمل على إدماج اللاجئين محلياً ومنحهم الجنسية، أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

واسمحوا لي أيضاً أن أتكلم عن مشاكل اللاجئين التي لم توجد لها حلول. وهي عديدة، ولن أتطرق إلا لبعضها. أود أن أبدأ بالأزمات التي توجد فيها علامات تقدم مشجعة، ملموسة في بعض الحالات وغير ناضجة في حالات أخرى.

وعلى سبيل المثال، فإن حالات عودة الأقليات قد أصبحت أخيراً أمراً واقعاً في البوسنة والهرسك، وفي كرواتيا. فقد أخذ اللاجئون يعودون إلى كرواتيا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين في أوروبا. ويعود المشردون في البوسنة حتى إلى بلدات كانت أسماءها تكاد أن تكون مرادفة للتطهير العرقي. وقد هدأت حالات التوتر، وتحسنت الحالة الأمنية، وباتت العقبات التي تعترض سبيل العودة عقبات عملية أكثر منها سياسية في أغلب الأحيان. لكن هذا الاتجاه الإيجابي ليس اتجاه لا رجوع عنه. وبات يلزم مزيد من المال لبناء المساكن وإيجاد فرص العمل التي من شأنها أن ترسخ ارتباط العائدين بأوطانهم التي عادوا إليها.

وقد تحسن الوضع في رواندا أيضاً، إلا أن هذا البلد في حاجة إلى استثمارات تنموية جديدة ترسخ ارتباط العائدين وتشجع على الوفاق. وإن ما تضطلع به المفوضية من أنشطة في مجال إعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم قد شارفت نهايتها.

وبات على الفعاليات الإنمائية أن تحل الآن محل المفوضية. ويجب أن تكون لدى الحكومة الإرادة السياسية لحل المشاكل الأساسية المتعلقة بتقاسم السلطة والأخذ بالديمقراطية.

وبوروندي أيضاً في مفترق طرق، وأمام الاختيار بين السلام واستئناف النزاع. ويتسبب هذا الأخير حتماً في نزوح السكان على نطاق هائل. وقد أعطى الرئيس منديلا زخماً جديداً لعملية أورشا. وإن عدم توقيع العديد من الأطراف الأساسية على اتفاق ٢٨ آب/أغسطس قد سبب خيبة أمل، ولكن لا بد من مواصلة الجهود. وإذا حل السلم، فإن المفوضية مستعدة لمساعدة أكثر من نصف مليون لاجئ على العودة إلى ديارهم من تنزانيا. وفي غضون ذلك، علينا أن نساعد الحكومة التنزانية على الإبقاء على سياساتها السخية المتعلقة باللجوء. لا يمنح اللاجئون إلا ٦٠ في المائة من الحصة الغذائية اللازمة في اليوم. والتوتر آخذ في التزايد، وإن نقص المساعدة قد يعطي الانطباع، من دون قصد، أن من المتوقع عودة اللاجئين قبل الأوان.

وفي القرن الأفريقي، أدت المعارك التي جرت في أوائل السنة إلى نزوح ١,٥ مليون شخص داخل إريتريا (من ضمنهم ٠٠٠ ٩٠ شخص لجأوا إلى السودان، الذي زرته في شهر حزيران/يونيه). إلا أن الجهود الدولية الحثيثة أفضت إلى وقف إطلاق النار وساهمت في معالجة أسوأ عواقب الجفاف الأخير. ويجري الإعداد حالياً لانتشار بعثة لمراقبي الأمم المتحدة والناس يعودون إلى بلدانهم. وقد أعدنا حتى الآن أكثر من ربع هؤلاء الذين فروا إلى السودان. ومن شأن تسوية سلمية نهائية أن تفتح الطريق إلى إيجاد حلول، سواء بالنسبة للأشخاص الذين هُجِّروا مؤخراً أو بالنسبة للاجئين الذين وصلوا ضمن الموجات السابقة. فقد يكون ذلك عامل استقرار هام في منطقة تظهر فيها علامات مشجعة أخرى، كالصومال مثلاً.

ولعل الحالات التي يحدث فيها تقدم جلي هي الأهم بالنسبة لنا، حيث يكون بإمكان المفوضية أن تؤثر تأثيراً أكبر. فنحن نلعب دوراً مهماً بتيسير العودة وتلبية الاحتياجات الإنسانية، خلال توطيد السلم.

إلا أن في مناطق أخرى مع الأسف، فإننا لا زلنا لم نعثر على حلول حقيقية لمشاكل اللاجئين. واسمحوا لي أن أذكر بعض الأوضاع التي تقلقني أشد القلق.

لا تزال أفريقيا التي زرتها ٣١ مرة منذ سنة ١٩٩١، تشكل أكبر دواعي القلق لدى المفوضية. ولعل أفريقيا الوسطى هي المنطقة التي تقلقنا أشد القلق، حيث النزاعات الجارية والنزوح الواسع النطاق في جنوب السودان وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الناس يعانون في الكونغو، مسرح مجابهات معقدة بين مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية. أريد أن أكرر هنا بوضوح العبارة: إن ملايين الناس يعانون، ولا يُعمَل إلا القليل للتصدي لمحنتهم. ومن المفارقات أنه، بينما يواصل أهالي

الكونغو البحث عن ملاذ خارج البلد، منهم ١,٨ مليون مشردون داخلياً، لجأ أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من البلدان المجاورة إلى الكونغو نفسها! إن هذا يُظهر البعد الإقليمي للأزمة، كما يُظهِر مدى يأس الأشخاص الذين يلتمسون الأمان.

وفي هذا الوقت الذي نتحدث فيه، يقوم مئات اللاجئين بالعبور إلى الكونغو برازافيل، في إحدى أقسى المناطق في العالم وأصعبها وصولاً. فإلى متى سيتجاهل المجتمع الدولي محنتهم؟ فلعل اتفاق لوساكا هو الإطار الوحيد القائم حالياً للسلم – ولكنه يتعثر. ألا ينبغي أن نضغط أكثر على المحاربين ومسانديهم؟ لقد قلت للرئيس كابيلا، وللتجمع الكونغولي الديمقراطي في غوما، إن الثمن الذي يؤديه شعبهم ثمن لا يحتمل. وقد قلت لهم أيضاً، كما قلت للرئيس موسيفيني والرئيس كاغامي: لا تنسوا الشعب، لا تتجاهلوا الكلفة البشرية لهذه الحرب، عندما تتفاوضون.

والمنطقة الأخرى التي تقلقنا شديد القلق هي غرب أفريقيا. إن النكسات المتكررة التي تحول دون تنفيذ أحكام اتفاق لومي تمنع نصف مليون من اللاجئين السيراليونيين من العودة إلى وطنهم. ويشرَّد آلاف آخرون داخل البلد، ولا يتلقون إلا مساعدة قليلة. فهناك حاجة إلى دعم دولي أكبر كيما يتسنى مواصلة انتشار عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلم في سيراليون.

ولكن هناك ما يقلقني أكثر. ففي يوم السبت الماضي، وقع هجومان آخران على مناطق حدود غينيا. إننا نواجه احتمالاً خطيراً، وهو أن يشتد عدم الاستقرار ويتسبب في تشريد الناس على نطاق واسع في المنطقة. وأن تصبح تدفقات اللاجئين إحدى "أدوات" نقل النزاعات وانتشارها. لقد وجد الهاربون من ليبيريا وسيراليون، طيلة سنوات، مأمناً في كوت ديفوار وغينيا. فيجب أن نمد هذين البلدين بدعم أكبر لتمكينها من مساعدة اللاجئين، مع منع الجماعات المسلحة من التغلغل إلى المناطق المستقبلة للاجئين.

وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية مقرونةً بتدابير دعم أمني – إن رئيس غينيا، السيد كونتيه، قد طلب المساعدة على مراقبة الحدود مع سيراليون وليبيريا. وهذا طلب مشروع يجب أن تركز عمليات حفظ السلم على مناطق الحدود أيضاً، إذا ما أُريد لنا أن نمنع انتشار النزاع ووقوع كارثة إنسانية.

وإذا التفتنا إلى قارات أخرى، فقد كان الأفغان يشكلون أكبر مجموعة لاجئين في العالم عندما أصبحت مفوضة سامية. وما زال يوجد اليوم مليونان ونصف مليون من اللاجئين الأفغان في المنفى – وهذا بعد إعادة أكثر من أربعة ملايين من الأشخاص إلى وطنهم منذ عام ١٩٩٢، بمن فيهم ١٦٦ ٠٠٠ من إيران وباكستان، هذا العام وحتى اليوم. لقد عدت تواً من المنطقة. وكثيرون هم اللاجئون الآخرون الذين يريدون الرجوع إلى أوطانهم، ولكن ثمة عقبات تحول دون ذلك، منها النزاعات الجارية وانعدام الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية واحترام حقوق الإنسان – وقد أكدت هذا لدى سلطات طالبان – وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق المرأة؛ والجفاف؛ وأخيراً وليس آخراً، قلة الموارد التي تدعم العمليات الإنسانية. وفي

نفس الوقت، فإن السأم من اللجوء يخلق ضغطاً يحمل على العودة، وملل الجهات المانحة جعل المفوضية غير قادرة على تلبية أبسط الحاجيات. وتخصيص مزيد من الموارد لهذه العملية في بلدان اللجوء، وخصوصاً في أفغانستان نفسها، هو من الأولويات. إلا أن الموارد وحدها لن تحل هذا المشكل. فلا بد من وجود التزام دولي حازم بإيجاد حل سياسي لمأساة أفغانستان.

إن عملية الإغاثة الدولية الضخمة في كوسوفو قد بلغت مراحلها الأخيرة. ولم نشهد وفاة أي شخص من تعرضه للطقس القاسي أو من الجوع في فصل الشتاء المنصرم. وهذا إنجاز لا يستهان به. يجب أن تركز المفوضية الآن على حماية غير الألبانيين ومساعدتهم. إن الأقليات في كوسوفو تعيش تحت ما يشبه حالة حصار داخل مناطق وحيدة الأعراف وتحت حراسة شديدة من قوة الأمن الدولية، وتساندها المفوضية ووكالات إنسانية أخرى. وعلينا أن نتجاوز دورة العنف والانتقام ومناخ الفوضى. فمساعدة غير الألبانيين القليلين المتبقين على البقاء في كوسوفو ستكون أول خطوة نحو العودة، كحل بالنسبة لهؤلاء الذين هاجروا.

وفي الاتحاد الروسي، فإن القتال الذي نشب في الشيشان في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قد أجبر ربع مليون من الأشخاص على مغادرة ديارهم وترك آخرين كثيرين يعيشون في بؤس. ويواجه نحو ٠٠٠ ١٧٠ شخص من مشردين ومن عائدين، وللمرة الثانية، فصل شتاء قاس في الشيشان، شأنهم في ذلك شأن ٠٠٠ ١٧٠ من المشردين الآخرين في إنغوشيتيا. وتمنح المفوضية مساعدة محدودة عبر الحدود في الشيشان كلما وحيثما كان ذلك ممكناً، ولكننا لا نستطيع أن نؤثر كثيراً لأن انعدام الأمن واحتمال الاختطاف يحولان دون عملنا داخل الشيشان ويحد من عملياتنا في الجمهوريات المجاورة.

وكان مشكل اللاجئين من بوتان إلى نيبال مشكلاً صعباً أيضاً. لقد زرت بوتان ونيبال في شهر نيسان/أبريل. إننا نقترب في رأيي من حل فيما يتعلق بنحو ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ، ضنوا من الانتظار في مخيمات في نيبال لمدة سبع سنوات. فهم يتوقون إلى العودة إلى ديارهم، وبدون شروط مسبقة. وفي هذه الحالة، إن ما يعرقل العودة ليس نزاعاً بل بالأحرى، مختلف التأويلات بشأن اختيار اللاجئين من أجل العودة. وقد طلبت بإلحاح من الحكومتين أن تتجاوزا ما بقي من اختلافاتهم. فقد اقترحت عليهما صيغة لذلك وأتحت لهما بيانات المفوضية. وقد قبل نيبال ذلك، لكن بوتان لم يقبل. وإلى أن يحدث ذلك، سيظل الناس محرومين من حقهم المشروع في العودة إلى أوطانهم.

ويساورني بالغ القلق بشأن الحالة في تيمور أيضاً. لقد عملت المفوضية طوال السنة سعياً إلى إيجاد حلول للاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية. لقد عمل زملائي في ظروف منهكة في سبيل نزع ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ من المخيمات ومساعدتهم على العودة إلى أوطانهم أمام مضايقة الميليشيات المؤيدة للاندماج وترهيبها وعنفها. وإثر اغتيال ثلاثة من زملائنا، أُرغمنا على التخلي عن زهاء ٠٠٠ ١٢٥ لاجئ. لو كان لهم الاختيار لاختبار أكثرهم العودة إلى أوطانهم. وجميعهم بحاجة إلى حل. ونحن ملتزمون بمساعدتهم ومساندة حكومة إندونيسيا. إلا أن هذه المساندة تأتي بشروط لا يمكننا

أن نرجع إلى هناك إلا بعد أن تقوم السلطات بتجريد الميليشيات من الأسلحة وحلها، وبإلقاء القبض على قاتلي زملائنا ومقاضاتهم.

إن قائمة الأوضاع التي ما زالت الحلول فيها بعيدة المنال طويلة جداً، وهو أمر يبعث على الإحباط. وينبغي أن أشير أيضاً إلى اللاجئين السودانيين الذين يتجاوز عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وهم مشتتون في عدد من البلدان الأفريقية، وإلى رجوع اللاجئين الذي طال انتظاره من الصحراء الغربية، واللاجئين في مخيمات على امتداد الحدود بين تايلند وميانمار والبالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، والعدد الكبير من المشردين بسبب النزاعات التي لا تزال "جامدة" في جنوب القوقاز، ومئات الآلاف من المشردين داخل كولومبيا، وما يزيد عن نصف مليون من المشردين في سري لانكا. وفي معظم هذه الحالات، هناك مجموعة من حركات المتمردين أو الانفصاليين، وعمليات ضعيفة لحل النزاعات – فضلاً عن غياب التزام دولي وموارد دولية – أوجدت تصعيداً خطيراً يجعل إيجاد الحلول عملية صعبة جداً.

نظرة إلى المستقبل

أيها السيدات والسادة،

إن إنقاذ الأرواح وضمان الحماية وإيجاد الحلول، كانت وستظل تشكل أهدافنا المشتركة. إن حصيلة الأعوام العشر الماضية لا بأس بها. فقد أحرزنا تقدماً في بعض المجالات، وأثرنا المسائل التي كان ينبغي إثارتها في مجالات أخرى. واهتمنا بحيانة الولاية المسندة إلينا تارة، وقيل لنا إننا نتغير بأسرع مما ينبغي تارة أخرى. ولكن على المفوضية أن تواجه بيئة دينامية، وأن تتطور وتحسن أداءها حتى تتمكن من مواجهة التحديات الآخذة في التغير باستمرار. وهذا ما يجب مواصلته.

ولهذا السبب فأنا أود أن أنظر إلى المستقبل. وأرى خمسة ميادين يجب علينا أن نتفكر فيها وأن نخطط ونتخذ إجراءات محددة، وهي: حالات الطوارئ، والأمن، وتدفقات السكان المعقدة، وبناء السلام، والتعايش.

فعلينا أولاً أن نواصل تعزيز استعداد المفوضية في حالات الطوارئ وقدرتها على التصدي لها، لأن ذلك يكمن في صميم قدرتنا على إنقاذ الأرواح.

إن آليات الطوارئ التي وضعت في عام ١٩٩٢ قد حسنت كثيراً قدرتنا على التصدي لأزمات اللاجئين. فقد وضعنا ترتيبات احتياطية فعالة، وخصوصاً فيما يتعلق بالموظفين. ورفعنا من مستوى جاهزية حكومتنا وشركائنا من المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال التدريب، ودعم التخطيط لحالات الطوارئ.

وإنني فخورة بهذه الإنجازات. لكن بيئة المساعدة الإنسانية قد تغيرت منذ عام ١٩٩٢. لقد كشفت الاستجابة الأولى للمفوضية خلال أزمة لاجئي كوسوفو عن حاجة ماسة إلى إعادة النظر في آلياتنا المتعلقة بالطوارئ. وبناء على

توصيات تقييم كوسوفو المستقل، شرعنا في تنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعزيز قدرتنا على الاستجابة من خلال ترتيبات احتياطية موسعة، وقوائم بأسماء أشخاص مدربين ومستعدين للانتشار السريع، وتحضير "حقائب لوازم" و"مجموعة الضروريات" لتلبية الاحتياجات الفورية المتعلقة بالأمن، والنقل والإمداد، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والإيواء في الميدان. وذلك في حدود الموارد المتاحة. وسيكون رئيس دائرة خدمات الطوارئ الجديدة مسؤولاً مباشرة أمامي، كما سيكون مسؤولاً على الاتصال الأمني والعسكري.

وهذا يؤدي بي إلى المجال الثاني الذي يستوجب جهوداً مكثفة، ألا وهو إيجاد بيئة آمنة في المناطق التي تأوي اللاجئين وبيئة آمنة من أجل العمليات الإنسانية.

ففي شرق الكونغو، ومؤخراً في غرب تيمور، تعلمنا دروساً أليمة بشأن العواقب الوخيمة التي تنجم عن ترك اللاجئين ومرتكبي العنف معاً. وتظهر اتجاهات مماثلة في غرب أفريقيا.

ومنذ عام ١٩٩٧، ما برحت أدافع عن "سُلّم الخيارات" المتاحة بين حفظ السلم تماماً من جهة، وغياب أي تدابير أمنية من جهة أخرى. ويظل هذا المفهوم سليماً، ولكن يجب أن نعمل من أجل تنفيذه. إن هدفنا هو تفعيل خيارات "وسَطية"، كانتشار مراقبين مدنيين دوليين أو شرطة، بغية تعزيز الآليات المحلية المكلفة بإنفاذ القانون.

إن تقرير فريق الإبراهيمي الذي نشر مؤخراً عن عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم يعد خطوة مستحسنة. ونتطلع إلى العمل مع الأمين العام على تنفيذ التوصيات المقدمة فيه. وأعتقد أن بإمكان المفوضية أن تأتي بمنظور قيم في هذه المناقشات شأنها في ذلك شأن شركائنا في العمل الإنساني الذين يعملون في الميدان ويواجهون نفس المخاطر – أي حركة المرأة من أجل السلم، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب منسق المساعدة الإنسانية، وحركة الصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

وبالتلازم مع ذلك، يجب أن نحرص على سلامة الموظفين. ففي هذا الوقت بالذات، يجد موظفو المفوضية وغيرهم من موظفي العمل الإنساني أنفسهم معرضين للخطر في عدة أماكن من العالم. إنه لمن الأساسي موازنة ضرورة التواجد إلى جانب اللاجئين – غالباً في مناطق جد خطيرة – من جهة، وضرورة سلامة الموظفين من الجهة الأخرى. لقد أوعزت بالشروع في تحقيقين مستقلين في حادثتي قتل أتامبوا وماسينتا، تحت إشراف المفتش العام. إن فحص ترتيباتنا الأمنية الراهنة، بتنسيق من مساعد المفوضة السامية، يشمل إعادة لتقييم المعايير التي نستند إليها في إيقاف العمليات وإجلاء الموظفين واستئناف أنشطتنا في نهاية المطاف. وستساهم المفوضية أيضاً في المراجعة التي يجريها الأمين العام حالياً للترتيبات الأمنية على كامل نطاق منظمة الأمم المتحدة.

يجب أن نشتغل يداً في يد، خصوصاً مع جماعات العمل الإنساني. وإنني ممتنة لكاثرين برتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، لحضورها اليوم بيننا ومخاطبتها هذه اللجنة في المسائل الأمنية. وإذ قدرنا ما عبرت عنه الحكومات في الشهر الماضي من تعاطف ومساندة، نود أن نرى اليوم مساندتكم تترجَم في تدابير ملموسة. إن سلامة الموظفين تكلف أموالاً، ولا ينبغي أن تدخل في منافسة مع البرامج الجارية التي ينقصها تمويل. فنحن محتاجون إلى مساعدتكم، وحاجتنا إليها ماسة.

كما أن مساندتكم السياسية ضرورية أيضاً. لقد دعا الأمين العام الجمعية العامة إلى صياغة بروتوكول يُلحَق باتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المساعدين لهم والتي من شأنها أن توسع الحماية القانونية إلى جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في عمليات إنسانية. ومن شأن قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية أن يعتبر أي هجوم على العاملين في المجال الإنساني كجريمة حرب – ما عدا في بعض الاستثناءات. وينبغي العمل بسرعة على إقرار هذه المبادئ في القانون الدولي. إن أرواح اللاجئين تتوقف علينا، ولكن لا يمكن أن نساعدهم إلا إذا كنا أحياء وآمنين.

والمجال الثالث الذي يتعين علينا أن نفكر فيه تفكيراً إبداعياً وأن نعمل فيه عملاً محدداً هو اتباع نُهُج جديدة في معالجة حركات السكان الإجبارية المعقدة.

أرى أن لهذه المسألة جانبين أساسيين، هما ضمان حق اللجوء للاجئين، وتلبية احتياجات المهجَّرين داخلياً تلبية أكثر فعالية. إن المفوضية منهمكة تماماً في بذل الجهود في سبيل تعزيز التعاون بين الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. إن المنسق الخاص الجديد للشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتهجير السكان داخلياً هو معار من المفوضية. ولقد تحدثت مؤخراً عن مسألة التهجير الداخلي. فاسمحوا لي أن أركز هنا على مسألة اللجوء.

إننا نواجه تحدياً هائلاً بالاستجابة لعولمة الهجرة والتهجير القسري. فطالبو اللجوء الفارّون من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف يسافرون عادةً مع مَن يسعون وراء فرص اقتصادية أفضل ومع مَن غادروا أراضيهم لأسباب بيئية أو بفعل كوارث أخرى. وغالبا ما يأتون من نفس البلدان ويسلكون نفس الطرق ويحملون نفس الوثائق المزورة ويستعملون خدمات نفس شبكات التهريب الإجرامية. والنتيجة أن اللجوء والهجرة غير النظامية قد التبسا التباساً خطيراً في أذهان الناس. كما أن الناس في كثير من البلدان أصبحوا يتزعجون مما يرونه من تجاوزات النظام وكلفة منح اللجوء. ولم يكن على الحكومات إلا أن قامت بتحديد وصول طالبي اللجوء إلى أراضيها، وباعتقالهم عند وصولهم، مفسِّرةً واجباتهم الأمنية بطريقة تقييدية ومستحدثةً أشكالاً جديدة وأقل للحماية.

لا يمكننا أن نتجاهل الهواجس الحقيقية. ولكنني ما زلت مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن في صالح الحكومات والمفوضية واللاجئين إيجاد نظام دولي وعام للحماية الفعالة. إنني استمد التشجيع من كون الاتحاد الأوروبي، خلال مؤتمر تمبير في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قد التزم بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ تنفيذاً كلياً وبدون تحفظ.

وكما أعلنا عن ذلك في شهر تموز/يوليه، تبدأ المفوضية عملية استشارية خاصة مع الحكومات. وغرضنا ليس التفاوض من جديد بشأن اتفاقية عام ١٩٥١، وإنما التشجيع على تنفيذها الكامل ووضع الطرق والأدوات والمعايير الجديدة الضرورية لضمان استمرار حيويتها وصلتها بالموضوع. ونعتزم إحياء الذكرى الخمسين لإبرام الاتفاقية في عام ٢٠٠١ من خلال تظاهرات مختلفة، بما في ذلك مساندة تظاهرة حكومية دولية رئيسية.

والمجال الرابع الذي أريد أن أؤكد عليه هو ضرورة سد الثغرة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في المرحلة الانتقالية من الحرب إلى السلم.

ومعظم الحالات اللاحقة للمنازعات اليوم تعاني نقصاً مزمناً في التمويل. وتخصص الموارد بسهولة للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ التي تُحظى بتغطية إعلامية كبيرة. ولكن عندما تلزم الاستثمارات التنموية لتعزيز عودة اللاجئين إلى أوطانهم في ظروف عصيبة، نجد من الصعب لفت انتباه العالم. وأحياناً تكون صور البؤس والموت شرطاً مسبقاً لإثارة اهتمام الجهات المانحة.

ستدعو المفوضية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى انعقاد اجتماع في واشنطن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وإشراف نائب المفوضة السامية، سنستأنف المشاورات التي باشرناها في معهد بروكينز في عام ١٩٩٩ بهدف المضي قدماً في الاقتراحات العملية الحالية وتعزيز الروابط بين المبادرات المتوازية. لقد طالبت الجهات المانحة بتنسيق أكبر من طرف الوكالات في عام ١٩٩٩. وقد بذلنا جهوداً في هذا الاتجاه. إلا أن أملي قد خاب لأن ذلك لم يؤد إلى زيادة المساندة أو إلى دعم مالي للمرحلة الانتقالية.

والتحدي الخامس ينشأ أيضاً في الحالات اللاحقة للنزاعات. وهو يتعلق بتعزيز وتيسير التعايش بين الجماعات المتفرقة.

فلما تنتهي المعارك وتبدأ عودة اللاجئين إلى أوطانهم، غالباً ما يعودوا إلى العيش مع نفس الشعب الذي كانوا يحاربونه. فمن البوسنة إلى رواندا، ومن ليبيريا إلى تيمور الشرقية، يسود هذا النمط. وفي العديد من الأماكن، لم تعد المفوضية تعالج أزمة لاجئين، بل أزمة عائدين. ولعل وضع كوسوفو أبلغ مثال على ذلك. فخلال زيارتي الأخيرة في شهر أيار/مايو، هالني أن أرى الأطفال ذاهبين إلى المدارس بحراسة قوات الناتو.

وقد شرعت المفوضية في مبادرة أطلقنا عليها اسم "تَصَوُّر التعايش". نستهلها بمشاريع نموذجية في البوسنة ورواندا. إلا أننا نواجه تحديين اثنين. الأول هو ابتكار طرق للجمع بين الناس مجدداً. والثاني هو جعل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنموي تدرك "إمكانات التعايش"، أو انعدامها، في أنشطتها داخل الجماعات المتفرقة. لقد أدركنا، في مختلف الأماكن، ما لبئر أو مدرسة أو ساحة لعب من قدرة على التوحيد أو التفريق. فخلال تخطيطنا للمشاريع أو تنفيذنا لها يجب أن نسأل أنفسنا: هل هذا يعزز التعايش أم يعمل على تقويضه؟ وهذا – في رأيي – سؤال من الأسئلة الإنسانية الأساسية في العقد القادم.

تحديث المفوضية والحصول على موارد وافية

بغية التصدي لهذه التحديات الخمسة، يجب على المكتب أن يبذل جهوداً أكبر في سبيل التكيف. وكما هو الحال بالنسبة لأي منظمة عامة دولية، فإن التغيير عملية صعبة وأليمة بالنسبة للمفوضية. لقد تقدمنا منذ عام ١٩٩٦. ولكن من الواضح أنه على المفوضية أن تصبح منظمة أكثر حداثة إذا كانت راغبة في أن تظل ناجعة وفعالة.

يجب أن يدار المكتب ويدَّرب ويجَّهز للتكيف مع بيئة أسرع ومتقدمة تكنولوجياً وتسودها العولمة. لقد رأينا مئات آلاف الأشخاص في كوسوفو يهربون حفاظاً على أرواحهم ثم يرجعون إلى ديارهم في غضون أسابيع. إن الطوارئ – والضغوط المتزايدة في سبيل إيجاد حلول سريعة – تفرض متطلبات جديدة على قدرتنا على إدارة الموظفين والموارد. إلا أن ثورة تكنولوجيا المواصلات والمعلومات تعد أيضاً قفزة هائلة إلى الأمام، تتيح لنا العمل بفعالية أكبر في بعض مناطق العالم النائية والأكثر خطورة.

وإن تحقيق اللامركزية أمر حاسم الأهمية. لقد بدأنا بأفريقيا – وأرى، رغم كل الصعوبات، أننا اتخذنا القرار الصائب. وآمل أن تتبعها مناطق أخرى، ربما في آسيا. وكانت هناك مشاكل فنية عويصة، ولكن عوضنا عن ذلك وجود موظفين كبار بالقرب من الميدان. يجب أن نعجل بخطى عملية تحقيق اللامركزية في إدارة الموارد المالية والبشرية. إن تنفيذ مشروع الأنظمة المدَمَّجة في عام ٢٠٠١ سيمنح المدراء نظرة شاملة لأنشطتهم – من الحماية والبرامج إلى التمويل والميزانية، والموارد البشرية وسلسلة الإمداد.

والميدان الأساسي الآخر هو بالطبع الموارد البشرية. لقد أدخلت المفوضية أنظمة جديدة تتعلق بالمناصب والترقيات والعقود في شهر كانون الثاني/يناير. والمبادئ الموجهة هي الأداء والمساءلة على الصعيد الشخصي وعلى صعيد المنظمة. وينبغي أن تكون النتيجة النهائية تحقيق قدر أكبر من الشفافية والموضوعية والإنصاف في ممارسات موظفي المفوضية.

إننا على الطريق السليم. إلا أن عملية التنفيذ كانت مصحوبة بصعوبات مؤلمة كبيرة ومتزايدة، وأنا لست راضية تماماً عن النتائج. لقد تعرفنا الآن على العقبات المستعصية المحتومة التي تعترض كل نظام جديد، ونحن الآن بصدد إعادة النظر

فيها – ولكن علينا أن نمضي قدماً. لا يمكننا أن نتباطأ في تقرير المناصب، بالمقارنة مع الاحتياجات الآخذة في التغير السريع في الميدان.

علينا أن نفحص أيضاً سياسات تناوب الموظفين. لأن التناوب جانب حساس من جوانب سياسات المفوضية فيما يتعلق بالموارد البشرية، إذ لا يمكن فصله عن قيم المنظمة و"روحها". علينا إيجاد سبل لإنصاف الموظفين الذين قضوا أعواماً طويلة في أماكن خدمة صعبة. وعلينا أيضاً أن نمنح الموظفين اختيارات أفضل في مراحل حاسمة من حياتهم الشخصية والمهنية. وإدارة التناوب إدارة أفضل هي أمر حاسم الأهمية إذا أردنا ترسيخ ما أُحرز مؤخراً من تقدم في مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بتمثيل المرأة بين كبار الموظفين في المفوضية.

وتحسين إدارة الموارد يتطلب بطبيعة الحال وضع أنظمة صارمة. ومن حق الجهات المانحة أن تطالب بذلك. إلا أنني، بعد عشر سنوات من إدارة عمليات في الميدان بالغة التعقيد والصعوبة، أود أن أتوجه بنداء إليكم وإلى موظفي المفوضية. عليكم أن تتصفوا بالإبداع والمرونة. علينا أن نتحكم في الأنظمة التي وضعناها، لا أن نكون سجناءها. فنحن في المفوضية فخورون دائماً بكوننا مفعمي النشاط وميدانين التوجه. علينا أن نتجنب البيروقراطية وألا نصبح منظمة عديمة الجرأة، ولذا، وعندما تقتضي الضرورة ذلك، علينا أن نتحلى بالوضوح والشجاعة والعزم على التغير والتكيف.

وأخيراً، وليس آخراً، إن تحديث المفوضية سوف يكلف أموالاً. وقد يبدو الأمر بديهياً، إلا أن الحالة المالية للمفوضية هي، مع الأسف، غير مشجعة.

كان جمع الأموال من أهم أنشطتي في الأعوام العشرة الماضية، وإنني لأشعر بامتنان عميق على الدعم القوي الذي مدت به الحكومات المفوضية. وبما أن هذا الخطاب هو الأخير الذي أتوجه به إلى اللجنة التنفيذية، فاسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الخاص والحار للولايات المتحدة واليابان وبلدان الشمال وهولندا وسويسرا، لما أبدته هذه البلدان من ثبات في دعمها إيانا.

غير أنه، رغم جهود تلك البلدان والمساهمات التي قامت بها بعض الدول الأخرى، فقد اصبح تمويل المفوضية قاصراً. ففي مطلع هذه السنة، كان في إمكاننا التنبؤ بأن المساهمات لن تفي باحتياجات ميزانيتنا – وهي الميزانية التي وافقت عليها هذه اللجنة ذاتها في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي غضون ذلك، أضافت حالات الطوارئ الجديدة مبلغ ١٠٠ مليون من الدولارات تقريباً إلى متطلباتنا. فالعجز اليوم أكبر مما كان عليه في السنوات الماضية.

حاولوا أن تتصوروا – وإن صعب ذلك – ما سيكون لهذا العجز من تأثير في أوضاع حقيقية. فقد أجلنا أعمال صيانة المخيمات وألغينا برامج مشاريع الأثر السريع في تنزانيا. وأوقفنا التوزيع الذي كان مقرراً لمحفظات المأوى الجاهز على

العائدين الذين كانوا يعيشون تحت صفائح لدائنية في رواندا. ولا يمكننا الوفاء إلا بثلث الاحتياجات السكنية في مخيم غيكيدو للاجئين في غينيا. وقد أبطأ النقص في التمويل عودة اللاجئين من كوت ديفوار إلى ليبيريا. وخفضنا دعم المأوى في أرمينيا إلى نصفه. وعجزنا عن التمويل الكامل لبرامج العودة وإعادة التأهيل في أفغانستان.

وقد شملت التخفيضات الأنشطة التي تؤثر مباشرة على أولويات المفوضية أي، المرأة والأطفال والبيئة. كما مس التخفيض برامج التعليم والتدريب في عدة بلدان. كما أننا ألغينا أو أجلنا إعادة التحريج وأنشطة بيئية أخرى في أفريقيا. وليست هذه إلا أمثلة. فعندما أذهب إلى الميدان يؤلمني أن أرى زملائي غير قادرين على الاستجابة لأبسط احتياجات هؤلاء الأشخاص الذين هم في خدمتهم.

لقد بذلنا مجهوداً كبيراً. ويهدف النداء العالمي، وتقرير نصف السنة، والميزانية الموحدة إلى توضيح متطلباتنا وجعل عملياتنا أكثر شفافية. كما أننا نتوجه بحزم إلى مجموعة جديدة وأوسع من المساندين المحتملين ضمن القطاع الخاص، وفي أوساط الأعمال وإلى الجماهير ككل. ولمواصلة هذه الجهود، نحن بصدد إنشاء شبكة من العلاقات المتسمة بمستوى فني أعلى في ميدان الإعلام.

كما قمنا تكراراً بتحديد الأولويات وخفّضنا ميزانيتنا – عدة مرات هذه السنة. مما عرقل عملية لا مركزية الإدارة وجعل من التخطيط على المدى الطويل شيئاً مستحيلاً. وقد أدى ذلك أيضاً إلى إضعاف مصداقية المفوضية وتوتير العلاقات مع اللاجئين والحكومات وشركائنا في التنفيذ من المنظمات غير الحكومية.

إن المفوضية ستضعف بشكل خطير إذا لم تتخذ إجراءات مناسبة بسرعة. واسمحوا لي لهذا السبب، أن أتوجه بنداء شخصي إلى الجهات المانحة – وبالخصوص إلى اللجنة الأوروبية، وإلى بعض الحكومات الأوروبية، والبلدان الأخرى التي انخفض دعمها مؤخراً، أو لم يكن أبداً متناسباً مع إمكانياتها الاقتصادية: إن المفوضية ستواجه عجزاً خطيراً ما لم تصلها المساهمات، وستشهد نفس الوضع في عام ٢٠٠١ ما لم تحترم التزامات ميزانية العام المقبل. وأنا متأسفة بالغ الأسف أن يقع هذا في الوقت الذي يتولى فيه مفوض سامي جديد رئاسة المنظمة.

الخاتمة

أيها السيدات والسادة،

إن المفوضية ستحتفل بالذكرى السنوية الخمسين في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وطول عمر المنظمة ليس هو الداعي للاحتفال. إذ تظل المفوضية ضرورية لأن الاضطهاد والنزاعات تجبر عدداً أكبر من الأشخاص على الهروب من ديارهم. واحتفالنا في هذا العام ليس احتفالاً بالمفوضية وإنما هو احتفال باللاجئين – بشجاعتهم، وعزمهم وقدراتهم على البقاء رغم كل الأهوال.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سيبدأ الصندوق الاستئماني لتعليم اللاجئين، وهو بمثابة وصية مستدامة، تتركها الذكرى السنوية الخمسون للمفوضية. سيمنح هذا الصندوق للمراهقين من اللاجئين في البلدان النامية فرصة متابعة التعليم بعد الابتدائي. وسوف يركز على توفير تعليم جيد لأكبر عدد من اللاجئين وحيث تكون الحاجة إلى ذلك أمسّ. أتمنى أن تهتدوا إلى السبيل لدعم هذه المبادرة المهمة.

كما أنني أتمنى – وأثق – أنكم ستواصلون دعم هذه المنظمة. وبعد عشر سنوات، يمكنني القول بدون تردد إن موظفي المنظمة – وأنا مدينة لهم لكل ما قدموه من مساندة ولجهودهم البطولية في غالب الأحيان – هم أشخاص رائعون. وقضية المفوضية قضية أساسية – وستظل كذلك.

وأنا أُسْأل في كثير من الأحيان: ما هو أكبر نجاح أو إخفاق حدث في السنوات العشر الأخيرة؟

إنه سؤال صعب، وليس لي، إلا سبيل واحد للإجابة عليه. وهو التفكير في صور من الماضي – وهي صور مبعث للسعادة أحياناً، ومهولة في بعض الأحيان – تسكن ذاكرتي: صور العائدين وهو يصفقون؛ وصور أطفال يموتون، وصور نساء مسنات طالبات المساعدة. إن وجوه اللاجئين هي أوضح مرآة تعكس نجاحنا وإخفاقنا. لقد منحتني النتائج الإيجابية القوة للمواصلة. ورؤيا آلام الناس أحزنتني وأغضبتني – وأقنعتني في كل مرة، أن الناس في حاجة لما نقوم به من عمل.

إن معاناة اللاجئين – التي يتصدى لها زملائي وأنا معهم كل يوم عبر العالم – معاناة كبيرة. وكبير أيضاً فرح الأشخاص العائدين إلى أوطانهم بعد سنين من المنفى. تلك المعاناة وذلك الفرح هما أكبر وأعمق مما يمكن أن تعبر عنه الكلمات. فيهما مخاطبة لنا. هذا كل ما يمكن أن أقوله. إلا إذا حاولت أن أحضكم بكلمة جاءت في الأغنية التي اخترناها شعاراً للذكرى السنوية الخمسين للمفوضية وهي: احترم. احترم التزامك بحماية أفقر الفقراء، وهم من فقدوا بيوتهم. احترم العاملين في الحقل الإنساني الذين يعيشون معهم على الخطوط الأمامية.

وفوق كل شيء، احترم اللاجئين.

وشكراً.

المرفق الثالث

ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: موضوع الألفية - "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من رد الفعل إلى إيجاد الحل"

(الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

كان نطاق وتنوع النقاش المتعلق بالموضوع السنوي -- "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من رد الفعل إلى إيجاد الحل" نقاشا عميقا ومشوقا. كما لاحظ العديد منكم، فإن الذكرى السنوية الخمسين تشكل فرصة ملائمة للتأمل فيما أنجزناه. وهي أيضا فرصة للنظر فيما يجب أن تنجزه في المستقبل وفي الكيفية الواجب أن نعمل بها معا لتحقيق ذلك. وأنا لا أعتزم، في معرض هذه الملاحظات الختامية، أن أقدم ملخصا شاملا، بل سأحاول إبراز أهم التوجهات في نقاشنا.

وقبل أن أفعل ذلك، أود أن انضم إلى من سبقني في الإشادة الخالصة بجهود المفوضة السامية وموظفيها التي بذلت على مدى اليومين ونصف اليوم من المناقشات. وقد قالت في ملاحظاتها الافتتاحية إنها تود أن تترك لنا ما نتطلع إليه في المستقبل ولا تترك إرثا. وأنتم بيّنتم بوضوح أنها تركت هذا وذاك معا: تطلعا للمستقبل بأمل وتكتنفه تحديات وإرثا هو مدعاة للإعجاب يمكن أن يكون ذخرا لنا في المستقبل. والبعض منكم رأى أن هناك الآن ما يمكن أن نصطلح عليه بأنه "مذهب أوغاتا"، وهو يوفّر لنا الإرشاد فيما نسعى لتحقيقه معا في القرن الحادي والعشرين.

وأود أيضا أن أردد صدى ما عبّر عنه الكثيرون من تعاطف وانشغال إزاء ضحايا وأسر ضحايا الأحداث المأساوية التي شهدها الشهر الأخير في إندونيسيا وغينيا. وأود أيضا أن ألاحظ تقدير هذه اللجنة للملاحظات الوجيهة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن عمليات القتل الوحشية التي حدثت. وكما لاحظ الأمين العام فإن العاملين في الحقل الإنساني مستهدفون "لا بالرغم من أنهم عاملون في الحقل الإنساني ... بل بالذات لأنهم عاملون بهذه الصفة". كما لاحظ المدير التنفيذي، بالإضافة إلى ذلك، أن الموظفين التابعين للأمم المتحدة "يعطون كل ما لديهم من أجل إنقاذ الأرواح في أسوأ الظروف على وجه البسيطة. والمفروض ألاّ يضطروا إلى التضحية بأرواحهم". والآن، وما سمعناه من إجماع يدين تلك الأعمال واستنكار لها في هذا المحفل يجب أن يترجم كل ذلك إلى تدابير ملائمة لتأمين سلامة وأمن الموظفين العاملين في الحقل الإنساني إينما وجدوا.

اسمحوا لي الآن بأن انتقل إلى مواضيع نقاشنا. إن الملاحظات الافتتاحية التي أبدتها المفوضة السامية والورقة المواضيعية المتعلقة بالألفية هيأت لنا نقطة انطلاق جيدة. فهي أبرزت خمسة مجالات للعمل المقبل ألا وهي: دعم قدرة المفوضية على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ وخلق بيئة آمنة في المناطق التي توجد فيها حشود اللاجئين والعمليات الإنسانية؛

وضع نهوج جديدة لمعالجة التحركات القسرية لجموع اللاجئين والمتسمة بالتعقيد، تجسير الهوة التي تفصل بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في عملية الانتقال من الحرب إلى السلم، وتعزيز التعايش في المجتمعات المحلية المنقسمة على نفسها. وهذه المجالات متصلة اتصالا مباشرا بالحلول التي نوقشت في الورقة المواضيعية ألا وهي: تعزيز نظام اللجوء، بناء الشراكات، رفع مستوى الأمن، ربط المساعدة الإنسانية والتنمية الأطول أجلا وتعزيز وبناء السلم.

وتعليقاتكم، إجابة على هذه الطروحات، تساعدنا في النظر المتعمق في هذه المقترحات، وتقويتها بفضل المنظور الذي تبديه الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وسائر الوكالات والمنظمات والمجتمع المدني. وجميع هذه الجهات شريكات للمفوضية ذوات فائدة لا حصر لها في هذا المسعى الطويل الأجل. كما استمعنا إلى أصوات اللاجئات أثناء الدورة التي انعقدت هذا الأسبوع. كما تحدثنا إلى مصادر النزاع والرد والحل.

الأسباب

فيما يتعلق بالأسباب الجذرية، لاحظ العديد أن هناك عوامل متنوعة يمكن أن تؤدي إلى النزاع وتسفر عن التشريد الجماعي. ومن هذه العوامل الفقر والتخلف والكراهية العرقية والجشع وانتهاكات حقوق الإنسان. وأن أي حل لا بد وأن يتناول هذه الأسباب الجذرية بطريقة شاملة وتعاونية ومنسقة لكي يكون فعالا ومستداما.

الاستجابات

تمت مناشدة المفوضية أن تضع نصب عينيها الحماية كهدف أساسي في الاستجابة لحالات اللجوء. وقد جرى الإعراب عن قدر كبير من التأييد لتعزيز مؤسسة اللجوء. وتمت الإشارة إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ بوصفهما الحجر الأساس في الحماية الدولية. وقد حظيت المشاورات العالمية التي انطلقت بترحيب حار بوصفها فرصة للتأكيد على ذلك.

وعلى مدار السنوات الخمسين من تاريخ المفوضية، كانت الردود الصادرة عنها خلال تلك الحقبة تتكيف بحسب المقتضيات في الميدان. بيد أن التحديات التي يطرحها حب التحسن تظل مطروحة. وقد سلّم الكثيرون بأن استجابة المفوضية وقدرتها على التحرك بحاجة إلى الدعم والتكيف وفقا لحالات الطوارئ، المتزايدة التعقيد. وعلى صعيد هذا التكيّف للمناخ الجديد، يغدو التعاون بين المفوضية وشركائها، بمن فيهم الدول الأعضاء، عنصرا متزايد الأهمية الأساسية في التصدي للاحتياجات المتنوعة للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وضمن حشود اللاجئين تتطلب احتياجات الفئات المستضعفة اهتماما خاصا. وقد أثبت النقاش بشكل واضح أن هناك حاجة عاجلة وماسة لتوفير الأمن للموظفين العاملين في الميدان الإنساني وللسكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم أسرى الصراعات وهي حاجة أصبحت أوضح منها في أي وقت مضى وعلى نحو مأساوي. وقد علّق أحدكم قائلا "إذا كان العاملون في ميدان الغوث ليسوا في مأمن، فلا أحد إذاً

يشعر أنه آمن". والواقع إنه إذا ما كان هؤلاء الذين يقومون بحماية غيرهم يواجهون التهديد، فلم تعد مهمة الحماية الدولية الحاسمة الأهمية في مأمن.

وجهود المفوضة سوف تتعزز، وهي تضطلع بهذه المسؤوليات المتنوعة، وذلك من خلال الدروس التي تستخلص كما يتضح من التقييم المتعلق بكوسوفو. وأنتم رحبتم بما أبدته المفوضية من استعداد في هذا الصدد.

الحلول

فيما يتعلق بالحلول، أعدتم تأكيد أن العودة الطوعية إلى الوطن هي أفضل الحلول. وقد سلم البعض بأهمية الإدماج المحلي وإعادة التوطين مبرزا ما يجلبه اللاجئون من منافع إلى مجتمعاتهم. والحلول الطويلة الأجل تتطلب اشتراك مجموعة عريضة من الجهات الفاعلة. وعلق العديد منكم على أهمية المساهمات الممكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية، عن طريق الاستراتيجيات الإقليمية في جملة أمور. وعلى المستوى الوطني، نحن بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة لاستغلال الموارد المتاحة. والمنظمات الدولية قد تضطر هي الأخرى إلى تكييف برامجها بحيث تفي بالاحتياجات المحددة والظروف السائدة في البلدان المتلقية.

إن إيجاد رابطة تجمع بين المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية – وتجسر الهوة – هو أمر حيوي بالنسبة لبناء السلم التالي للصراع، ولكن جهودا كهذه تتطلب مستويات متزايدة الارتفاع وممكن التنبؤ بها من التمويل بطريقة متوازنة. كما أن من الاعتبارات ذات الأهمية بناء القدرة، وتثبيت وجود اللاجئين في المجتمعات التي يعودون إليها وتشجيع ثقافة السلم والتعايش. ومن الأهمية بمكان أن يشرك، في كل هذه الأنشطة، جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك اللاجئون والعائدون ومراعاة احتياجات الفئات المستضعفة. وكما ذكرت الورقة المواضيعية المتعلقة بالألفية "إن أي رؤية بخصوص القرن الحادي والعشرين لا بد أن يكون من مقوماتها الأساسية بناء السلم، وتضافر نقاط القوة في الأفراد والدول ومجتمع الأمم في سبيل تحقيق هذا الهدف".

011100 011100 00-69436 (A)
0069436